

Distr.: General
13 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأحوال
المرأة، ومسائل برنامجية

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق
الإنسان وتقريراً مفوضياً للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
والأمين العام

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة
صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على
العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يجيل طي هذه المذكرة إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان
تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة
صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد
امتثالاً لقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.



أولا - لمحة عامة

١ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة هو آلية عالمية متعددة الأطراف لتقديم المنح توفر الدعم اللازم للجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه. وقد أنشأت الجمعية العامة الصندوق الاستئماني في عام ١٩٩٦ في قرارها ١٦٦/٥٠، وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إدارته نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال الدعم المؤسسي القوي الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكاتبها الإقليمية والمتعددة البلدان والقطرية، وبالعامل عن كثب مع بقية منظومة الأمم المتحدة عن طريق لجنة الصندوق الاستئماني الاستشارية للبرنامج المشتركة بين الوكالات^(١)، يؤدي الصندوق دورا حيويا في دفع عجلة الجهود الجماعية الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.

٢ - ويقوم الصندوق الاستئماني بجمع وتوزيع الأموال لدعم المشاريع المتعددة السنوات لمواجهة ومنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه في نهاية المطاف، وذلك في ثلاثة مجالات ذات أولوية: تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية المأمونة الكافية المتعددة القطاعات؛ وتعزيز تنفيذ التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية ونظم المساواة؛ وتعزيز الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات. وهو يقوم بذلك من خلال توجهاته الاستراتيجية الثلاثة، وهي: دعم التُّهَج القائمة على النتائج لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه؛ وحفز التعلم من خلال الأدلة العالمية المستمدة من الجهات المتلقية للمنح؛ والاستفادة من ولايته الفريدة وقدرته التنظيمية على القيام بأنشطة الدعوة وتعزيز التمويل المستدام للاضطلاع بالعمل الوطني والمحلي في مجال منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.

٣ - ويبين هذا التقرير، الذي أُعدّ لتقديمه إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثالثة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين، تأثير الصندوق الاستئماني وإنجازاته في عام ٢٠١٨.

٤ - ويشمل العنف الجنساني ضد النساء والفتيات جميع الأجيال، وليس له أي حدود جغرافية، ويعترف به بوصفه عقبة رئيسية تعترض سبيل أعمال حقوق الإنسان وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة A/RES/70/1). وتبلغ نسبة النساء اللائي تعرضن في حياتهن لعنف بدني و/أو جنسي على يد عشير ٧٠ في المائة على مستوى العالم^(٢). وتعرض ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون فتاة وامرأة ما زلن على قيد الحياة اليوم لشكل من أشكال تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية في البلدان الثلاثين التي تنتشر فيها هذه الممارسة أكثر من غيرها؛ وفي أغلبية الحالات، كانت الفتيات يتعرضن للبتر

(١) في عام ٢٠١٨، كانت عضوية اللجنة الاستشارية للبرنامج على الصعيدين العالمي والإقليمي تتضمن الجهات التالية: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية. وقد شاركت أيضا بنشاط في عملية تقديم المنح منظمات حكومية دولية وخبراء آخرون على الصعيدين العالمي والميداني، منهم ممثلون عن مركز القيادة العالمية النسائية، ومنظمة المساواة الآن ومبادرة البحوث المتعلقة بالعنف الجنسي.

(٢) World Health Organization, London School of Hygiene and Tropical Medicine and South African Medical Research Council, *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence* (Geneva, World Health Organization, 2013)

قبل سن الخامسة^(٣). ويزيد عدد النساء الباقيات اليوم على قيد الحياة ممن تزوجن وهن دون سن الثامنة عشرة على ٧٥٠ مليون امرأة ويبلغ عدد اللائي ارتبطن قبل سن الخامسة عشرة نحو ٢٥٠ مليون امرأة^(٤).

٥ - وفي السنوات الأخيرة، شهد الدعاة والناشطون العاملون من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه زيادة في الوعي العام بالحاجة إلى التغيير، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تصميم وشجاعة ضحايا العنف في جميع أنحاء العالم. وتصبح الأحاديث عن العنف ضد النساء والفتيات أكثر تواترا وتتخلل مجالات الخطاب العام التي طالما أقيمت خارجها. والجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني المذكورة في هذا التقرير تمثل جزءا من ملايين الأشخاص المشاركين على الصعيد العالمي في الخطابات الوطنية الخاصة بهم. ولئن كان من الممكن أن يستمدوا القوة والإلهام من المناقشة الأوسع، فإن تقديرهم لأفضل طرق التصدي للعنف ضد النساء والفتيات وتحقيق التغيير الذي تشد الحاجة إليه يضر بحدوره في معرفتهم لبيئتهم المحددة. وهم بالتالي في وضع مثالي يمكنهم من تحديد الاحتياجات وقيادة التغيير من منظور محلي، وهو ما يمثل بدوره عنصرا هاما في تحقيق تحول مستدام في حياة النساء والفتيات. وتتطلب هذه المبادرات الاستثمار المستدام الذي يسعى الصندوق الاستئماني إلى تيسيره.

٦ - ويتمثل أحد المجالات التي يركز الصندوق الاستئماني اهتمامه بها بصورة خاصة في تقديم الدعم للمنظمات التي تتولى النساء قيادتها وغيرها من المنظمات التي تسعى إلى كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل فئات النساء والفتيات التي تترك خلف الركب في أكثر الأحيان: ضحايا العنف في الحالات الإنسانية؛ والنساء والفتيات ذوات الإعاقة؛ والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسية وحاملات صفات الجنسين؛ والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧ - ولا يزال الحصول على التمويل المستدام والمتزايد لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه في صميم جهود الصندوق الاستئماني. ويواصل الصندوق الاستئماني توجيه الانتباه إلى الحاجة إلى الموارد، بسبل أهمها إظهار الكيفية التي تمكن بها الأموال التي يجمعها الجهات المتلقية لمنحه من الاضطلاع بدور فريد في تعزيز برامج عمل محددة وتقاسم المعارف والخبرات بشأن الاستراتيجيات الفعالة لمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنهائه.

٨ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت حكومات أستراليا، وإسرائيل، وأيرلندا، وترينيداد وتوباغو، وسويسرا، وكازاخستان، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت مساهمات إلى دورة تقديم المنح الثانية والعشرين للصندوق الاستئماني. وقدّم الدعم أيضا من اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألمانيا، وأيسلندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك من رابطة النساء من أجل السلام التابعة للأمم المتحدة ومن شركة سوكو، وهي إحدى الجهات الشريكة من القطاع الخاص.

United Nations Children's Fund (UNICEF), *Female genital mutilation/cutting: a global concern* (New York, 2016)؛ و A/71/209، الفقرة ١٥.

UNICEF, *Ending child marriage: progress and prospects* (New York, 2014) (٤).

٩ - وفي عام ٢٠١٨، أدار الصندوق الاستثماري ١٢٥ مشروعاً تهدف إلى منع ومواجهة العنف ضد النساء والفتيات في ٧٠ بلداً وإقليماً^(٥).

١٠ - وبلغ مجموع التمويل المطلوب للاستجابة لدعوة الصندوق الاستثماري الحادية والعشرين لتقديم مقترحات، التي أُغلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أكثر من ٥٢٨ مليون دولار. وركز الصندوق الاستثماري في تلك الدعوة أساساً على المنظمات المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها نساء (المنظمات التي تشغل فيها المرأة ٥١ في المائة على الأقل من المناصب القيادية)، مع التركيز بوجه خاص على المنظمات الصغيرة (المنظمات التي تقل ميزانيتها التشغيلية السنوية عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار). واستند هذا التركيز إلى دراسة كشفت أن عدداً كبيراً من المنظمات التي تقودها نساء على الصعيد العالمي ينحو عموماً إلى طلب منح صغيرة بسبب قدرتها الاستيعابية^(٦). وخلص معدو الدراسة، من خلال تحليل الميزانيات التشغيلية السنوية لمنظمات نسائية، إلى أن الميزانيات التشغيلية السنوية لأكثر من ٩٠ في المائة منها تقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما ينسجم مع تعريف الصندوق الاستثماري للمنظمة الصغيرة.

١١ - وفي المجموع، أعطيت ٣١ منظمة في ٢٥ بلداً وإقليماً منحاً بلغ مجموعها ١١ مليون دولار في دورة تقديم المنح الحادية والعشرين.

١٢ - وقد مكن إيلاء اهتمام موجه للمنظمات الصغيرة الصندوق الاستثماري من زيادة تواصله مع المنظمات التي تقودها نساء. ونتيجة لذلك، أتت نسبة مئوية أكبر من الطلبات من هذه المجموعة: قُدِّم ٤١ في المائة من جميع الطلبات من قبل منظمات نسائية تعرف نفسها بتلك الصفة، مقارنة بنسبة ٣٣ في المائة في الدورة السابقة لتقديم الطلبات. وتستأثر المنظمات الصغيرة التي تقودها نساء، على النحو المعترف أعلاه، بما نسبته ٨١ في المائة من الطلبات، وقد قُدِّم ٨٣ في المائة من الطلبات من قبل منظمات تشكل النساء أكثر من ٥١ في المائة من موظفيها.

ثانياً - بناء الاستدامة

١٣ - تشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن الخبرة المتخصصة للمنظمات المعنية بحقوق المرأة والمنظمات التي تقودها نساء تمثل أحد العوامل الرئيسية في ضمان أن تكون البرامج الموجهة لإنهاء العنف ضد المرأة فعالة في تحقيق التغيير الإيجابي. وفي الوقت نفسه، كان من نتائج الانخفاض غير المسبوق في مستوى التمويل المخصص للمبادرات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة ومنعه الضعف النسبي في تطور

(٥) إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإكوادور، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغواتيمالا، وغيانا، وفيجي، وفيت نام، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكوسوفو (في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وميانمار، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، ودولة فلسطين.

(٦) Angelika Arutyunova and Cindy Clark, "Watering the Leaves, Starving the Roots: The Status of Financing for Women's Rights Organizing and Gender Equality", Association for Women's Rights in Development (Toronto, Canada, 2013).

القدرات الإدارية وقدرات الحوكمة لدى المنظمات التي تعنى بهذه المسائل، ولا سيما الأصغر حجما منها. ولهذا الأسباب، لا يزال إيلاء الأولوية لبناء القدرات المالية والتشغيلية في المنظمات الصغيرة محل تركيز رئيسي للصندوق الاستئماني.

١٤ - وفي عام ٢٠١٨، واصل الصندوق الاستئماني في دورته الحادية والعشرين لتقديم المنح توسيع طريقته في تقديم المنح الصغيرة (المنح الأقل من ١٢٥ ٠٠٠ دولار) لتحسين تواصله مع المنظمات النسائية: من أصل ٣١ منظمة متلقية لمنح، كانت ٢٨ منظمة من المنظمات التي تقودها نساء و ١٨ منظمة من المنظمات التي تعنى بحقوق المرأة و ١١ منظمة من المنظمات الصغيرة. وسعى الصندوق الاستئماني من خلال الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة إلى تحسين صورة هذه المنظمات والتعريف بها من خلال زيادة عدد المنابر التي تعرض إنجازاتها وتعلم جمهورا أوسع من المهتمين بسبل إحداث التغيير التي تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وظلت أنشطة التدريب وبناء القدرات تمثل مجالا رئيسيا من مجالات عمل الصندوق الاستئماني سواء على شبكة الإنترنت أو في حلقات العمل التي تتطلب الحضور الشخصي. فعلى سبيل المثال، نفذ الصندوق ١٠ وحدات تدريبية على شبكة الإنترنت، وضعت في عام ٢٠١٧، بشأن كيفية ضمان المساءلة عن المنح، وفقا لاتفاقات التعاون بشأن إنجاز المشاريع، بما في ذلك دورات بشأن تصميم المشاريع ورصدها وتقييمها؛ والإدارة المالية والتشغيلية؛ والأخلاقيات والسلامة. والدورة مفتوحة أمام الجهات الجديدة المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني وشركائها المنفذين وهي تقدّم كتدريب لتجديد المعلومات لجميع الجهات المتلقية للمنح حاليا. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت الدورات قد قدمت بالحضور الشخصي في ثلاث لغات وسجّلت لضمان أوسع مشاركة وتقاسم للمعارف.

١٥ - وتعكف الجهات المتلقية للمنح الصغيرة حاليا على تنفيذ المشاريع في ٢٧ بلدا وإقليما عبر الحافظة النشطة للصندوق الاستئماني. وتقدم أذناه أمثلة على نطاق العمل الذي تضطلع به.

١٦ - ففي أرمينيا، نفذ "مركز دعم المرأة" مشروعا للوقاية من العنف المنزلي أنشأ برنامجا للاستجابة الوطنية لدعم الضحايا. وقام الأشخاص الذين تلقوا التدريب في إطار المشروع بتقديم خدمات المشورة والمأوى والدعم لـ ٤٤٣ من النساء والفتيات، كانت ٤١ منهن قد التمسن صفة اللاجئة أو كن مشردات داخليا وكانت ٣٣٦ منهن من ضحايا العنف المنزلي. ووضعت المبادئ التوجيهية وخطط العمل المجتمعي في صيغها النهائية ووزعت على نطاق واسع على الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان، محددة إطارا للمزيد من التعاون المتعدد القطاعات ولوضع آليات لتنفيذ القانون المتعلق بالعنف المنزلي. وعقد مركز الدعم عدة اجتماعات مع ممثلي وزارة العدل وقدم وزير الشؤون الاجتماعية المعلومات والتعليقات بشأن أفضل الممارسات، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة مأوى لضحايا العنف العائلي. وكننتيجة مباشرة للمشروع الذي يدعمه الصندوق الاستئماني ويمتد لفترة سنتين، تواصلت الشرطة أيضا مع المركز لمساعدتها في وضع آليات وبروتوكولات للتصدي للعنف المنزلي.

١٧ - وفي كمبوديا، تعكف منظمة Samatapheap Khnom على تنفيذ مشروع، يشمل استقدام وتدريب ثلاثة عاملين في المجال الاجتماعي، ويهدف إلى تعزيز قدرة واستقلال ضحايا العنف العائلي في مقاطعة تشي، التي تتألف من ٢٨ من المجتمعات الحضرية المنكوبة بمستويات مرتفعة من العنف المنزلي. وحدد المشروع ٧٢ من النساء المعرضات لخطر التعرض للعنف المنزلي أو ضحاياه وقدم لهن الدعم النفسي الاجتماعي، بما في ذلك زيارات متابعة منزلية أسبوعية. وأحيل عدد من النساء إلى الرعاية الصحية الطارئة

واستفادت أخريات من المعلومات عن المآوي الآمنة وعن حقوقهن القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، ضم اجتماع تنسيقي عقد في حزيران/يونيه عددا من الجهات، منها ١٤ سلطة محلية و ١١ جهة شريكة غير حكومية لمناقشة خدمات الإحالة والخطط المستقبلية لدعم ضحايا العنف المنزلي.

١٨ - وفي غيانا، تعطف منظمة "المساعدة والمأوى" على تنفيذ مشروع للتصدي للعنف الجنسي والجنساني ومنعه في ثلاث مدارس ومجتمعين محليين عن طريق بناء توافق الآراء، والمشاركة والكفاءة ضمن إطار مجتمعي. وشارك ما مجموعه ٢٩٨ طالبا - ١٣٨ فتاة و ١٦٠ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة - في دورات توعية. وتشمل المواضيع التي تناولتها الدورات العنف المنزلي، والعنف العائلي، وإساءة معاملة الأطفال، والبلوغ والمراهقة، وحقوق الطفل وكيفية الحصول على المساعدة والدعم. وحتى الآن، تلقى المشورة ما مجموعه ٨٥ طالبا - ٤٥ فتاة و ٤٠ فتى، شكل منهم حالات جديدة. وحضر ٥٢ معلما أربع دورات تدريبية لبناء القدرات. وشملت المواضيع التي جرى تناولتها المساواة بين الجنسين، وإساءة معاملة الأطفال وحماية الأطفال والاستجابة ونظم الإحالة.

ثالثا - تقديم المنح بالاستناد إلى توجهات الاستراتيجية

١٩ - يركز الصندوق الاستثماري، تمشيا مع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، تقديمه المنح على ثلاثة أهداف رئيسية هي: دعم العمل المتعلق بالوقاية الأولية من العنف الممارس ضد النساء والفتيات؛ وزيادة وتحسين سبل حصول ضحايا العنف على الخدمات المتعددة القطاعات؛ وتعزيز تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية. وتقدم أدناه أمثلة على الإنجازات الرئيسية التي حققتها الجهات المتلقية للمنح في تلك المجالات.

ألف - منع العنف ضد النساء والفتيات

٢٠ - يشكل منع العنف ضد النساء والفتيات أحد العناصر الرئيسية لمعظم المشاريع التي يمولها الصندوق الاستثماري. ولأن التدخل المبكر في عصر يجري فيه تشكيل المواقف الاجتماعية له أهمية خاصة لإحداث التغيير، يدعم الصندوق الاستثماري العديد من المشاريع التي تستهدف جعل المدارس وغيرها من البيئات التعليمية أماكن آمنة للفتيات. ويدعم الصندوق حاليا ثمانية جهات متلقية للمنح تعمل على تحسين المناهج الدراسية أو تنفيذ السياسات والممارسات والخدمات الرامية إلى منع ومواجهة العنف ضد النساء والفتيات في ١٣٠ مدرسة مستهدفة.

٢١ - وفي كينيا، تقوم منظمة تروكير (Trocaire) بتنفيذ مشروع يركز على المراهقات والشابات في ثمانية أحياء عشوائية في مدينة ناكورو للحد من العنف ضد النساء والفتيات من خلال أنشطة التمكين، بما في ذلك التدريب في مجال الحقوق الأساسية، والمهارات الاقتصادية والمهنية وتعزيز تغيير السلوك التحولي الجنساني على مستوى المجتمعات المحلية من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية والتوعية باستخدام منهجية "SASA! Faith". وبفضل هذا التدريب، شرعت ١٥٠ من المراهقات والشابات، اللواتي يظهرن الآن زيادة في مستويات القوة الاقتصادية والشخصية، بما في ذلك ثقة جديدة بالنفس وزيادة في احترام الذات، في تأسيس ١٨ من الأعمال التجارية الناشئة التي تدر دخلا. وبالإضافة إلى ذلك، سجل ما مجموعه ٨٣ فتاة للالتحاق بالتدريب على المهارات المهنية لدخول سوق العمل أو مباشرة عمل حر. وأشرك نموذج "SASA! Faith" الطوائف الدينية في حوار بشأن الأسباب الرئيسية

للعنف ضد المرأة وأنشطة توعية واسعة النطاق من خلال المنتديات العامة، وصلت إلى أكثر من ٣٥٠٠ شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، شارك أكثر من ٢٥٠ من عمال الخط الأمامي من قطاعات مختلفة في أنشطة بناء القدرات لتوفير الخدمات الفعالة وذات الجودة العالية وتنفيذ القوانين لمنع العنف ضد النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، ينظر حالياً في ٤١ قضية من قضايا العنف الجنسي في حين أنه جرى التوصل إلى ثلاث إدانات بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٢٢ - واستفادت "مؤسسة تعليم الأم والطفل في تركيا" من مشروع سابق تلقى الدعم من الصندوق الاستئماني، هو "تدريب الآباء لجعل الأسر خالية من العنف"، من أجل ترجمة المواقف المحسنة إلى أنماط سلوك غير عنيفة ومراعية للاعتبارات الجنسانية داخل الأسر. وكشف تقييم الأشهر الستة الأولى من المشروع أن ثمة النساء تلقين قدرًا أكبر من الدعم، الملاحظ والمبلغ عنه على السواء، لحقوقهن وشهدن نقصاً في مستوى العنف المنزلي. وخلال الدورات الـ ٤٧ التي نظمتها المؤسسة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٨، تكلمت ٣٨٨ أما عن تجاربهن التي انطوت على تغيير في جو المنزل، ربطته بتغيرات في مواقف أزواجهن. وخلال مقابلات متعمقة، أبلغت النساء عن عدد أقل من النزعات العدوانية لدى أزواجهن وعن تعبير لفظي أكثر انفتاحاً للوعي بتغيير أشكال السلوك العدواني والاستعداد له.

٢٣ - وكان الزواج المبكر وزواج الأطفال محور مشروع نفذته "مؤسسة المجتمع السندي" في باكستان. وتمثل الهدف العام في التأكد من أن الفتيات في ٣٠ قرية في ثلاث مناطق من مقاطعة السند يحصلن على حماية أفضل من قسرهن على الزواج المبكر. وفي التقييم النهائي، وجد أن المشروع زاد المعرفة وحول المواقف إزاء حماية الفتيات من الزواج المبكر. وتواصل المشروع مع ٣٩١٥ مستفيداً رئيسياً وثنائياً، بمن فيهم حوالي ١٠ فتيات عدن إلى المدارس بعد أن حمين من الزواج المبكر - ثلاثة منهن من جراء اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب من جانب ضباط الشرطة الذين دربو من خلال المشروع.

باء - تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات

٢٤ - يتمثل مجال ثان ذو أولوية للصندوق الاستئماني في تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية المأمونة والكافية والمتعددة القطاعات. ويتضمن العديد من طلبات الحصول على التمويل التي ترد إلى الصندوق الاستئماني شكلاً من أشكال تقديم الخدمات للضحايا، وقبل كل شيء تعزيز و/أو تقديم خدمات من قبيل الإرشاد النفسي، والرعاية الطبية والمأوى، فضلاً عن إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال تقديم المساعدة القانونية. ويشكل تدريب مقدمي الخدمات أيضاً عنصراً هاماً من عناصر المشاريع التي تهدف إلى تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية والمأمونة والكافية. وفي عام ٢٠١٨، قدم الصندوق الاستئماني الدعم لأعمال ١٩ من الجهات المتلقية للمنح التي كانت تساعد ما يقرب من ٦٠٠ ٤ من النساء والفتيات على الحصول على خدمات الدعم المتخصصة.

٢٥ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، يقوم "منتدى المرأة - تيتوفو" باستخدام منحة صغيرة من الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات يهدف إلى توفير إمكانية الحصول على خدمات الدعم المنسقة ومتعددة القطاعات لضحايا العنف المنزلي. وتُستقدم ضحايا العنف المنزلي للمشاركة في الجولة الأولى من حلقات العمل، ويسعى منتدى المرأة إلى زيادة الإعلام والشروع في حوار بشأن العنف المنزلي في منطقة تيتوفو. ويجري تصميم مختلف المواد الإعلامية ونشرها وتوزيعها، مما يسهم

في زيادة الوعي بالعنف المنزلي والخدمات المتاحة للضحايا. وينجح ذلك في مساعدة النساء على شجب العنف والحصول على الخدمات والدعم، على نحو ما يتجلى في الزيادة الكبيرة في عدد حالات العنف المنزلي المبلغ عنها.

٢٦ - وفي ليبريا، كشف تقييم نهائي لمشروع نفذته منظمة "الوكالة الأسقفية للإغاثة والتنمية" من أجل التصدي للعنف داخل الأسرة والمجتمع المحلي في ست مناطق إدارية في مقاطعتي كيب ماونت وريفير سيس أن ثمة انخفاضاً كبيراً في العنف المبلغ عنه الذي يمارسه العشير (إلى ٥ في المائة من ١٤,٨ في المائة) وغير العشير (إلى ٢,٦ في المائة من ١٦,١ في المائة). وشارك عدد كبير جداً من الزعماء الدينيين (٩٧ في المائة) في المشروع وشجوا العنف الجنساني في مناسبات مختلفة. ونتيجة للنجاح وإمكانات التعلم التي ولدها المشروع، دعيت المنظمة إلى تقديم مقترح جديد لتوسيعها في إطار نافذة الصندوق الاستثماري المعنونة "للمدعويين فقط" ونجحت بالتقدم إلى عملية الاختيار. ويشمل المشروع الجديد: توسيع مجموعة أدوات الزعماء الدينيين المتعلقة بمنع العنف الجنساني ومواجهته؛ ومواصلة وضع دليل التيسير للمساعدة على تمكين الزعماء الدينيين المسيحيين والمسلمين من شجب العنف ضد المرأة في مجتمعاتهم المحلية ودعم الضحايا على نحو أكثر فعالية؛ وتوسيع نطاق مشاركة الشباب وإدماجها. ويستهدف المشروع ١٤ منطقة إدارية في أربع مقاطعات، وستكفل الاستدامة من خلال الإشراف المستمر لأعضاء المجلس المشترك بين الأديان في ليبريا ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، وكذلك من خلال عمل الجهة المتلقية للمنحة لدعم الضحايا من خلال تقديم الخدمات، لا سيما توفير بيت آمن في كل مقاطعة.

جيم - تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات

٢٧ - يسعى العديد من الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستثماري إلى مواصلة التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وتنفيذ القوانين واللوائح والبروتوكولات لإنهاء الممارسات التقليدية الضارة؛ وتشجع الدول على الوفاء بالتزامها ببذل العناية الواجبة من أجل منع العنف وحماية الضحايا وضمان حقهم في اللجوء إلى القضاء. وفي ٢٠١٨، كانت الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستثماري بالغة الأهمية في الدعوة إلى قوانين وسياسات وطنية جديدة ترمي إلى حماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، في إكوادور، استهدف مشروع نفذته منظمة AC Democracia كفالة تمكن النساء والفتيات من ضحايا العنف في أقاليم أمباتو، وبيليبو وبانيوس من الوصول على نحو أيسر إلى نظام عدالة أكثر فعالية. واستهدف المشروع أيضاً تعزيز تطبيق الأطر والسياسات المعيارية لحماية حقوق المرأة عن طريق التأثير في الإصلاح التشريعي وتغيير الأعراف الثقافية. وتمكن من تزويد ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ شخص بمعلومات عن حق المرأة في حياة خالية من العنف عن طريق استخدام مختلف مبادرات الدعاية، بما في ذلك البرامج الإذاعية في وسائل الإعلام الوطنية والدولية. واضطلعت منظمة AC Democracia أيضاً، جنباً إلى جنب مع الائتلاف الوطني للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدور هام في الدعوة إلى اعتماد قانون شامل جديد لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، وافق عليه البرلمان الإكوادوري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٨ - وبدعم من الصندوق الاستثماري، تقوم جمعية النخيل بتنفيذ مشروع في منطقة مراكش آسفي، التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق فقراً في المغرب. ويستهدف المشروع إحداث تغيير إيجابي في حياة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة عن طريق العمل مع أعضاء

منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية، وكذلك مع الرجال والفتيان. وعلى وجه التحديد، يستهدف المشروع تحسين سياسة الحكومة بشأن العنف الجنساني في المدارس وزيادة فهم العنف الجنساني في أوساط الفتيان والفتيات.

٢٩ - وفي بيرو، تعكف منظمة "الشبكة الوطنية للنهوض بالمرأة" (Red nacional de promoción de la mujer) على تنفيذ مشروع في منطقتي أياكوتشو وهوانوكو يرمي إلى الحد من العنف الجنساني ضد المسنات اللواتي تعرضن للعنف المرتبط بالنزاع في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ويمكن المشروع أكثر من ٤٨٧ امرأة، ٤٤ في المائة منهن فوق الستين من العمر، عن طريق زيادة وعيهن بحقوقهن. ومن خلال حلقات العمل لتبادل المعارف بين الأقران، نجحت الجهة المتلقية للمنحة في التأثير في أكثر من ٢١٠ مسنة من مختلف المنظمات وفي ٢٨٦ رجلا ونساء أخريات، بمن فيهم طلاب ومجموعات شباب. واعتمدت الجهة المتلقية للمنحة نهجا شموليا في وضع تقييمات تشاركية للاحتياجات، وحلقات العمل الموجهة للتوعية والتدريب والحملات الإعلامية، مع التركيز في كل ذلك على الحقوق، والتفاعل بين الثقافات، والمسائل الجنسانية والشيخوخة. واستهدف المشروع أيضا التوعية في صفوف المسؤولين المحليين والدعوة إلى السياسات العامة المراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية. وكنتيجة مباشرة لتنفيذ المشروع، تشكل المسنات الآن جزءا من لجان المراقبة في المجتمعات المحلية ومن اجتماع المائدة المستديرة للبلديات المعني بالحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت أربع قضايا رمزية لانتهاك حقوق المرأة، وحتى الآن جرى البت في واحدة من هذه القضايا لصالح الضحية؛ ولم يبت بعد في القضايا الثلاث المتبقية. كما تمكنت الجهة المتلقية للمنحة من تعبئة موارد إضافية لمواصلة التنفيذ في بعض المجالات الأساسية لهذا المشروع بعد انتهاء عمر المنحة المقدمة من الصندوق الاستئماني.

رابعا - عدم ترك أي أحد خلف الركب

٣٠ - يستمر تقديم المنح للمشاريع التي تجسد مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، بما يعكس سياسة شمول الخطة التنموية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، تدعم خمسة مشاريع جديدة احتياجات النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف ويجبرن على النزوح - بوصفهن لاجئات أو مشردات داخليا - في سياق الأزمات الإنسانية، وتدعم تسع منح مشاريع ترمي إلى منع العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة وإنهائه. ويستثمر الصندوق الاستئماني حاليا أكثر من ٢٣ مليون دولار من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات المهمشات واللواتي يعانين من نقص في الخدمات من أجل كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب. وترد أدناه أمثلة على أعمال الجهات المتلقية للمنح في هذا المجال.

ألف - الاستجابة للأزمات الإنسانية

٣١ - منذ عام ٢٠١٧، يدعم الصندوق الاستئماني مشاريع تنفذ في إطار نافذة التمويل الخاص تهدف إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمات النزوح القسري واللاجئين. وأعطيت الأولوية للمنظمات النسائية الشعبية التي تعمل من أجل تدخلات متوسطة وطويلة الأجل. ومن خلال التركيز على الاحتياجات في الأجل الأطول وإيجاد حلول دائمة، يسعى الصندوق الاستئماني إلى المساهمة في سد الفجوة الإنسانية والإنمائية والتشجيع على إنجاز العمل محليا.

٣٢ - وفي السنة الثانية من نافذة التمويل الخاص، قدم الصندوق الاستثماري ٢,٥ مليون دولار لخمسة مشاريع جديدة تتعلق بهذا المجال. وتشمل المشاريع في هذه النافذة الخاصة، التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٨، منظمة مؤسّسة "مركز الحقوق الاجتماعية للمهاجر" (Fundación Centro de Derechos Sociales de la Persona Migrante) ذات القيادة النسائية، التي تستخدم منحة صغيرة مقدمة من الصندوق الاستثماري للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات اللواتي يدخلن كوستاريكا من نيكاراغوا المجاورة. ويستهدف المشروع تزويد النساء والفتيات من نيكاراغوا بمعلومات عن حقوقهن وإحالتهم إلى الخدمات والشبكات المتخصصة لتلقي الدعم المالي والنفسي. وفي كينيا، يعمل مشروع ينفذه "اتحاد اللاجئين في كينيا"، وهو منظمة ذات قيادة نسائية، مع اللاجئين الصوماليين في منطقتي نيروبي وغاريسا، الذين يقيم الكثيرون منهم هناك منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، لتحسين إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة. وفي دولة فلسطين، ستنفذ "اللجنة التقنية لشؤون المرأة" مشروعاً في ستة مجتمعات محلية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، تركز فيها بشكل رئيسي على النساء والفتيات المشرديات أو المعرضات لخطر التشرد. ويستهدف المشروع معالجة الثغرات التي تعرقل إمكانية لجوء النساء المعرضات للخطر إلى العدالة.

٣٣ - وفي أيلول/سبتمبر، نظم الصندوق الاستثماري حلقة عمل مدتها خمسة أيام لتبادل المعارف في عمان، شاركت فيها ثماني جهات حالية وجديدة متلقية للمنح تعمل في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في السياقات الإنسانية. وأتاحت المناسبة فرصة للجهات المتلقية للمنح للحصول على التدريب للتصدي للثغرات البرنامجية والتنفيذية في القدرات، وتبادل التعلم والمعارف وتوثيق المعارف في شكل يمكن أن يستخدم للأغراض الداخلية والخارجية على السواء. وبعد تقييم للاحتياجات في مجال التدريب، حدد الصندوق الاستثماري "مجموعة أنشطة التدريب اسفير" (Sphere Training Package) باعتبارها دورة ملائمة لاحتياجات هذه الفئة. ويستهدف مشروع اسفير تحسين نوعية المساعدة الإنسانية ومساءلة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أمام من تمثلهم، والجهات المانحة والفئات السكانية المتضررة من خلال "دليل اسفير، الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية"، وهو إحدى مجموعات المبادئ المشتركة والمعايير الدنيا العالمية الأكثر شهرة واعترافاً بها على الصعيد الدولي في مجالات الاستجابة الإنسانية المنقذة للحياة. وعموماً، أحدث التدريب أثراً في تحسين المعارف. وفيما يتعلق بجاني تبادل المعارف والتوثيق من حلقة العمل، أفاد المشاركون بأنهم اكتسبوا معارف جديدة يمكن تطبيقها في عملهم وأبرزت الدروس والحلول الرئيسية المتعلقة بمتابعة الممارسات ذات الصلة بالوثائق بطريقة يمكن تقاسمها وتطبيقها واختبارها لاحقاً.

باء - تلبية احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة

٣٤ - في جميع أنحاء العالم، تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة لخطر الاغتصاب بما يزيد على ثلاثة أمثال الخطر الذي تواجهه النساء والفتيات بشكل عام، ويزيد احتمال تعرضهن لأشكال أخرى من العنف الجنساني بمقدار الضعف وهن أكثر عرضة للوقوع ضحية إصابات أشد وإساءة معاملة أطول أمداً^(٧). وفي دعوة عام ٢٠١٨ لتقديم المقترحات، ورد ١٧٣ طلباً من ٦٩ بلداً وإقليماً، طلب فيها ما مجموعه ٦٤ مليون دولار خلال نافذة التمويل المواضيعي الخاص الأولى بشأن العنف ضد النساء

(٧) Stephanie Ortoleva and Hope Lewis, "Forgotten Sisters — A Report on Violence against Women with Disabilities: An Overview of Its Nature, Scope, Causes and Consequences", Northeastern Public Law and Theory Faculty Research Papers Series, No. 104 (Northeastern University, Boston, 2012)

والفتيات ذوات الإعاقة. ويشكل دعم المشاريع الرامية إلى تلبية احتياجات هذه المجموعة من النساء والفتيات التي عانت من نقص في الخدمات لفترة طويلة أولوية للصندوق الاستثماري، الذي قدم تسع منح جديدة بقيمة إجمالية قدرها ٢,٩ مليون دولار للمشاريع في إطار هذه النافذة. وأعلن عن المنح الجديدة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، في مؤتمر القمة العالمي للإعاقة في لندن، الذي شاركت في استضافته وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة وحكومة كينيا.

٣٥ - ومن بين المشاريع الجديدة التي أعطيت منحا في عام ٢٠١٨ فيما يتعلق بهذا المجال من مجالات العمل مشروع نفذته في كينيا منظمة "دعوة المرأة إلى الاعتراض" (Women Challenged to Challenge). ويركز المشروع على ثلاثة مواقع متنوعة أُنشئت للحد من العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة وزيادة معدلات إدانة مرتكبي الاعتداءات. وتعمل الجهة المتلقية للمنحة مع مقدمي الخدمات والمستجيبين في الخطوط الأمامية من أجل تحسين المواقف وآليات الحماية والخدمات المتعددة القطاعات. وهي تعمل عن كثب أيضا مع جهتين شريكتين: "أفيدوا أفريقيا" (Advantage Africa)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة تتمتع بخبرة واسعة في مجال التنمية المجتمعية في شرق أفريقيا، ومنظمة كيبويزي للأشخاص ذوي الإعاقة (Kibwezi Disabled Persons' Organisation). ويشرك المشروع المرأة في أنشطة التمكين، ويدعم قدرات مقدمي الخدمات ويقوم بوضع برامج المسرح المجتمعي وتنفيذها من خلال فريق الدراما المجتمعية تاوويزا (Twaweza) الذي يتمتع بالخبرة في إخراج وتأدية مسرحيات بشأن العنف ضد المرأة في بيئات المجتمعات المحلية.

٣٦ - ويستهدف مشروع تنفذه "جمعية نجوم الأمل"، وهي الجمعية الوحيدة في دولة فلسطين التي تدار من جانب نساء ذوات إعاقة وتعمل من أجلهن، تحسين فرص حصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة على الخدمات المتعددة القطاعات.

٣٧ - وتقوم منظمة "العمل المتعلق بالإعاقة والتنمية" (Action on Disability and Development) بتنفيذ مشروع في ست مقاطعات يهدف إلى الاستفادة من عمل المركز النسائي الكمبيوتر لمواجهة الأزمات، وهو إحدى الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستثماري حاليا، مع الفتيات والنساء ذوات الإعاقة اللواتي إما تعرضن للعنف أو أنهن يواجهن خطر التعرض له في الأسرة، وإلى توسيع نطاق هذا العمل مع إبراز الدور الهام الذي يؤديه الصندوق الاستثماري في تمكين الجهات المتلقية للمنح من تعلم الممارسات الجيدة إحداها من الأخرى. ومن خلال العمل في شراكة مع المنظمات النسائية ومنظمات النساء ذوات الإعاقة على الصعيد المحلي، تستهدف الجهة المتلقية للمنحة زيادة قدرة شبكات النساء ذوات الإعاقة على قيادة جهود الوقاية الأولية. ويشمل ذلك تكييف منهجية "SASA! Faith" لتعبئة المجتمعات المحلية، باستخدام القدوات الإيجابية للمساهمة في تغيير الأعراف الاجتماعية وإجراء البحوث من أجل تحسين فهم النهج المتعددة الجوانب للوقاية الأولية.

٣٨ - ويمول عدد من المنح المقدمة في الدورة الجديدة في إطار نافذة الصندوق الاستثماري المعنونة "للمدعويين فقط". واستنادا إلى جودة النتائج في الجولة الأولى من التمويل، فإن هذا النوع من المنح مؤهل لتجاوز التأجيل الاعتيادي لدفع الديون لمدة ثلاث سنوات والتقدم بطلب لمنحة ثانية. ويجب أن تظهر نتائج المشروع الممول في الجولة الأولى إمكانات لتعزيزه أو تكراره، أو أن تبين تأثيرا كبيرا يمكن البناء عليه بالمنحة الثانية. وهناك الآن تسع جهات مستفيدة في هذه الفئة؛ وتركز الجهتان المرزتان أدناه على احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

٣٩ - وفي تقييم نهائي لمشروع نفذته في زمبابوي ”منظمة ليونارد شيشير للإعاقة بزيمبابوي“ (Leonard Cheshire Disability Zimbabwe)، تبين أن المنظمة أدخلت تغييرات هامة في حياة الفتيات والنساء ذوات الإعاقة. وتلقت ٧٣٨ من النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي تعرضن للعنف الجنساني مساعدة عملية وخدمات دعم من الخبراء. ويستند المشروع الثاني إلى هذه الإنجازات ويركز على ست من المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقص في الخدمات وترتفع فيها معدلات الفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة. ويكرر المشروع استراتيجيات قائمة ويقدم جانبا جديدا، ينطوي على العمل مع وزارة الصحة ورعاية الطفل لتوحيد تقييم الحالة النفسية واعتماد اللامركزية فيه، عند الضرورة. وهذا التغيير هو نتيجة مباشرة للدروس المستفادة في المشروع الأول، الذي تبين من خلاله أن الشرط القانوني للسفر إلى هراري لإجراء تقييم نفسي يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق العدالة. وأقامت الجهة المتلقية للمنحة شراكات قوية مع ٣٥ من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المجتمعية الأخرى في جميع أنحاء البلد وهي تعمل حاليا مع منظومة الحكومة المساعدة للضحايا وبالتعاون مع المبادرة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعنون ”النهوض بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في زمبابوي“.

٤٠ - وفي تقييم نهائي أجرته ”مبادرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بصربيا“ (Mental Disability Rights Initiative of Serbia)، تبين أن مشروعها كانت قد شرعت في تنفيذه نجح في تعزيز تغييرات مؤسسية وسياساتية فيما يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة العقلية وأن ما مجموعه ١١٠ نساء زدن وعيهن بآليات الحماية نتيجة مشاركتهن في الأنشطة المتصلة بالمشروع. وأسهم المشاركون في المشروع أيضا في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٢٠ وخطة العمل ذات الصلة، اللتين تتضمنان إشارات هامة تمشيا مع معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة. ويسعى المشروع الجديد، الذي قدمت له منحة في عام ٢٠١٨، إلى تعزيز العمل والاستفادة منه، مع التركيز على احتياجات النساء والفتيات في مؤسسات الاحتجاز، مثل المباني السكنية ومؤسسات الطب النفسي، وترتيبات الحياة المجتمعية أو المعيشية المدعومة. ومن خلال أنشطة نشر المعارف وبناء الثقة، يستهدف المشروع ضمان أن تتلقى النساء والفتيات ذوات الإعاقة العقلية في صربيا المزيد من الدعم وأن يشعرن بقدرتهن على العيش من دون عنف داخل المحتجزات. وستوفر أيضا دورات تدريبية مكثفة وتمادج ومعايير إلى مقدمي الخدمات من أجل تحسين الخدمات المقدمة للنساء ذوات الإعاقة، بمن فيهن ضحايا العنف داخل المحتجزات.

جيم - المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية

٤١ - تشكل المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية فئة رئيسية أخرى معرضة للخطر لم توفر احتياجاتها بصورة كافية تاريخيا ويتعين تلبيتها إذا ما أريد تحقيق هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويستثمر الصندوق الاستئماني في عدد من المشاريع الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات وتغيير المواقف والعقليات الضارة والتمييزية من أجل منع وإنهاء العنف ضد المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية. وفي الصين، على سبيل المثال، استخدمت منظمة ”المساواة“، بالتعاون مع شركائها، منحة صغيرة مقدمة من الصندوق الاستئماني لتنفيذ مشروع يهدف إلى تمكين النساء اللواتي تعرضن للعنف، مع التركيز بوجه خاص على المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات

الهوية الجنسية؛ والنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والشابات في سبع مقاطعات وبلديات. وفي تقييم نهائي للمشروع، كُشف أن عشرات النساء في هذه الفئات المستهدفة اكتسبن معرفة بشأن العنف المنزلي والتشريعات ذات الصلة، وكذلك المهارات اللازمة لبناء شبكة دعم للضحايا. وتبين أيضا أن المشروع نجح في الاستفادة من شبكة من منظمات المجتمع المدني لمنع العنف المنزلي بين المجموعات المستهدفة.

٤٢ - وفي ماليزيا، مُنحت منظمة Persatuan Kesedaran Komuniti Selangor، أو Empower Malaysia، منحة في عام ٢٠١٨ لتزويد كل من مطابقات الهوية الجنسية ومغايرات الهوية الجنسية باللغة والأدوات والدراية والدعم لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. ويستهدف المشروع، الذي ينفذ في ست ولايات، حماية وتعزيز حرية المرأة في التعبير والمشاركة في صنع القرارات في الحياة العامة والسياسية. وهو يستخدم مزيجا من البحوث والتوثيق والرصد والدعوة، وتنمية القدرات، والتوعية، والتواصل الاجتماعي، والدعم والتعزيز المؤسسي لإبراز الطريقة التي يستخدم بها العنف الجنسي والجنساني لمنع النساء من المشاركة في الحياة العامة والسياسية والتصدي لها.

دال - نساء وفتيات الشعوب الأصلية

٤٣ - نساء وفتيات الشعوب الأصلية هن من بين أكثر فئات السكان التي تعاني من نقص في الخدمات في العالم وهن يمثلن بالتالي أولوية لاستثمارات الصندوق الاستئماني. وعلى الصعيد العالمي، كثيرا ما تواجه هؤلاء النساء مستويات عالية من العنف، بما في ذلك قتل الإناث والاختفاء (E/CN.6/2015/3). ويؤدي التمييز المتعدد الجوانب إلى حياة من الفقر المدقع، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على الخدمات القانونية والاجتماعية، للكثير من نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٨، منحت ثلاثة مشاريع جديدة تركز على احتياجات نساء وفتيات الشعوب الأصلية منحا بلغ مجموعها ٩٢٢ ٩٢٥ دولارا عن طريق الصندوق الاستئماني. فعلى سبيل المثال، تستخدم "تنسيقية حقوق الأطفال والمراهقين" (Coordinadora por los derechos de la infancia y la adolescencia)، وهي شبكة من ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في باراغواي، منحة صغيرة من الصندوق الاستئماني للدفاع عن حقوق الإنسان للأطفال وتعزيزها ورصدها. وهي تركز بوجه خاص على النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المجتمعات المحلية الريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية، اللواتي يواجهن التمييز والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. وتقل فرص وصولهن إلى الخدمات التعليمية والصحية أو تنعدم، وهن بالتالي أكثر عرضة للعنف في المنزل والمجتمع المحلي والمدارس والأماكن العامة، فضلا عن الاتجار بالبشر.

هاء - النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية

٤٤ - على الرغم من الدور الهام الذي تؤديه النساء في المناطق الريفية في مجتمعاتهن المحلية في مجالات مثل إنتاج الأغذية، وفي زراعة الكفاف بصفة خاصة، كثيرا ما تتاح لهن إمكانية محدودة للحصول على الموارد ويواجهن صعوبات أكبر مما يواجهه الرجال في الحصول على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائق (انظر E/CN.6/2018/3، و E/2018/27، الفقرات ١-٤٠). وليس لدى النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية سوى إمكانية محدودة للحصول على الحماية والخدمات الشاملة للتصدي للعنف الجنسي. وتشكل هذه الفئة من النساء اللواتي يعانين تاريخيا من نقص في الخدمات محور عدد من المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستئماني.

٤٥ - فعلى سبيل المثال، ركز مشروع نفذه "المعهد الدولي لتعمير الريف في كينيا" (International Institute of Rural Reconstruction in Kenya) على إنهاء الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المجتمعات الريفية. وقد سعى إلى تحسين تنفيذ القوانين والسياسات الرامية إلى معالجة هاتين الممارستين وغيرهما من الممارسات الضارة وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وشمل النهج المعتمد، المعنون "تعلم كيفية خروجنا"، تدريب الميسرين المجتمعيين على المستوى المحلي لقيادة المحادثات مع جماعات صغيرة، ومساعدة الأصدقاء والجيران على التعرف على الصلة بين التمييز الجنساني وحقوق المرأة والظروف الاجتماعية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، سعى المشروع إلى بناء نظام إحالة مجتمعي وربط الضحايا بالدعم القانوني والخدمات الطبية والعلاج النفسي الاجتماعي والمأوى والحماية. ونجح المشروع في السنة الثالثة من تشغيله في التأثير في ٤٠٠ امرأة و ٢٠٠ رجل من خلال رسائل رئيسية بشأن اليوم الدولي للمرأة، في آذار/مارس، ونجح في أيار/مايو في التأثير في ٢١٦ من الزعماء الدينيين من خلال رسائل رئيسية لمساعدة المتدينين على فصل الدين عن الممارسات الثقافية الضارة. وقدم المشروع أيضا دورات تدريبية لتحديد المعلومات وبناء القدرات في عدد من المسائل، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، وإنفاذ القانون، ومهارات الاتصال والتيسير، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الطفل، حضرها ١٩٩ من ميسري التحدث في المجتمعات المحلية و ٦١ معلما. وأدخل ٣٥ من نوادي "عوامل التغيير" التي تستهدف أطفال المدارس في المدارس في وامبا، وكارغي، وكور وميرتي، وقدم الدعم لما لا يقل عن ٩٩٠ فتاة عن طريق الإرشاد والمشورة من خلال النوادي.

٤٦ - ويسعى مشروع تنفذه منظمة "براغيا" (Pragya) غير الحكومية في الهند إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات من خلال تغيير المواقف في ١٠ مقاطعات في جميع أنحاء الولايات الخمس. وقدم التدريب، بما في ذلك في مجال التوعية بالقضايا الجنسانية، لأعضاء الجماعات النسائية ومؤسسات الحكم الذاتي القروية (المجالس القروية *Panchayats*)، وإنفاذ القانون والمجتمع المدني، بهدف تلبية المعايير الجنسانية العميقة الجذور في المجتمعات القبلية وتمكين المرأة القبلية. وفي إطار هذا المشروع، تعمل ١٠ أكشاك معلومات اجتماعية قانونية بمثابة مراكز للموارد والتمكين، من خلال إحالة العميلات إلى شبكة من الوكالات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالعنف ضد المرأة، والصحة والتغذية، والتعليم والتدريب المهني، وسبل العيش والزراعة؛ بالإضافة إلى عملها كمرصد لمعالجة القضايا الناشئة في المجتمعات المحلية. ويستخدم تسعون مرشدا محليا المعرفة المكتسبة من خلال التدريب والحملات لإحداث تغيير في المواقف والمشاركة بين أفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم الرجال والفتيات. واستفاد نحو ٨١٢ امرأة بشكل مباشر من المشروع، وأشارت النساء من المجتمعات المحلية المستهدفة إلى ارتفاع مستويات الثقة واحترام الذات وأظهرن درجة عالية من الالتزام بنشر المعلومات التي تلقينها إلى القرى الأخرى. وأظهر المليون من ١٠٣ مجتمعات قبلية للأقليات الإثنية والمشاركون في حلقة عمل وطنية فهما أعمق للعنف ضد النساء والفتيات والإمكانات اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة من أجل الحد منه نتيجة لمشاركتهم في مشروع منظمة براغيا.

خامسا - النتائج والأدلة

٤٧ - في عام ٢٠١٨، نشر الصندوق الاستئماني مرفقا فنيا لتقريره السنوي لعام ٢٠١٧، قدم فيه معلومات مستكملة عن إطار النتائج لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ونظرا لأن التقرير هو أول تقرير يصدره الصندوق الاستئماني في ٢٠ سنة من وجوده، فقد انطوى على وضع مؤشرات ومنهجيات ونظم لجمع البيانات، بما في ذلك مساهمات مقدمة من أكثر من ٧٠ منظمة متلقية للمنح وبالتشاور معها. ونتيجة لذلك، جرى تبسيط الإطار ليشمل ثلاثة مستويات من أنواع النتائج لكي يعكس بشكل أفضل أي النتائج يمكن أن يعزى إلى أمانة الصندوق الاستئماني وأي النتائج تحققه المنظمات نفسها من خلال منح الصندوق الاستئماني. وقد خفض عدد المؤشرات من ٦٣ إلى ٤٨ مؤشرا، استجابة لاستعراض شامل وبالتشاور مع المنظمات المستفيدة من المنح، لكفالة أن تكون النتائج المختارة هي الأكثر صلة بالموضوع والأكثر تركيزا^(٨).

٤٨ - واستُهل استعراض لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية للصندوق الاستئماني في عام ٢٠١٨، ومن المقرر أن يصدر التقرير في مطلع عام ٢٠١٩. ويسعى الاستعراض إلى تقييم التقدم المحرز قياسا إلى الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وجمع الأدلة عن الإنجازات المحددة التي تبين كيف تسهم هذه النتائج في تحقيق التوجه الاستراتيجي للصندوق الاستئماني لهذه الفترة. واستخدم المقيّمون أساليب نوعية وكمية على السواء لاستعراض الخطة الاستراتيجية الحالية، بما في ذلك استعراض للوثائق، ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين واستبيان على الإنترنت للجهات المتلقية للمنح. ويتمثل الهدف من ذلك في الاسترشاد بالأدلة والتوصيات في إجراء أي تعديلات تلزم للخطة الاستراتيجية الراهنة، وكذلك وضع الإطار المفاهيمي للخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٤٩ - وشمل الاستعراض دراسة استقصائية مغلقة للمنظمات التي يمولها الصندوق الاستئماني منذ عام ٢٠١٥ لتقييم مدى الرضا عن الدعم الذي يقدمه، بما في ذلك التدريب المقدم. واستجاب للاستقصاء ما مجموعه ١٠١ فرد من حافظة تتألف من أكثر من ١٠٠ منظمة مستهدفة. وتبين النتائج المبكرة أن ٧١ في المائة من المستطلعين وافقوا أو وافقوا تماما على أنهم استخدموا ما تعلموه في مشاريع أخرى (قال ١٣ في المائة إن إعطاء جواب سابق لأوانه، لأن المشاريع لم تبدأ إلا للتو) وقال ٨٤ في المائة إنهم يعتقدون أن المعرفة بتلك المنظمات ازدادت نتيجة للشراكة مع الصندوق الاستئماني.

٥٠ - وقد تقدم مركز الأدلة، الذي يشكل إحدى ركائز الخطة الاستراتيجية الحالية، خطوة إلى الأمام في عام ٢٠١٨ مع إنشاء مكتبة جديدة لتقييمات المنح في الموقع الشبكي العام للصندوق الاستئماني. وتشكل المعلومات الموفرة جزءا من مسعى أوسع نطاقا لبناء مركز للأدلة والدروس بحلول عام ٢٠٢٠ يمكنه تحفيز وتسخير المعارف والدروس المستفادة من خلال عمل الجهات المتلقية للمنح. وحتى الآن، نشر ٤٠ تقييما في الموقع الشبكي للصندوق الاستئماني. وفي المستقبل، ستحمل على الموقع الشبكي جميع تقييمات المشاريع المرصية وذات الجودة العالية، ومن المقرر نشر النتائج فيما بين الممارسين والشركاء. وترد أدناه أمثلة على التقييمات النهائية الواردة في عام ٢٠١٨.

(٨) United Nations, UN-Women, "United Nations Trust Fund to End Violence against Women Annual Report (2017: Generating Sustainability)" (2018).

٥١ - ونفذت منظمة "تنمية لا تكل" (Restless Development, Nepal) المتلقية لمنحة في نيبال مشروعا في منطقتين من مناطق البلد من أجل: (أ) الحد من حدوث الممارسة التقليدية الضارة المسماة تشهوبادي، التي تشمل إجبار النساء والفتيات على النوم في كوخ أثناء فترة الحيض؛ و (ب) تحسين التغذية والصحة، والدعم الاجتماعي وإمكانية الحصول على التعليم للنساء والفتيات أثناء فترة الحيض. وفي التقييم النهائي، تبين أن المشروع قد قلل إلى حد كبير من حدوث هذه الممارسة. ونجح المشروع في التأثير في ٤٥ ٩٩٠ من النساء والفتيات، وهو ما يتجاوز هدفه المحدد بالوصول إلى ٢٨ ٠٠٠ منهن، ومن خلال المشروع، انخفضت نسبة النساء والفتيات اللواتي نمن (أو اللواتي أجبرن على النوم) في الخارج في كوخ من ١٩,٤ في المائة إلى ٥,٥ في المائة. وبحلول نهاية المشروع، أفاد عدد أقل بكثير من النساء والفتيات أنهن أعطين حصصا مخفضة من منتجات الألبان أثناء فترة الحيض، وأعرب جميع قادة المجتمعات المحلية من الذكور عن اعتقادهم بضرورة القضاء على الممارسة التقليدية الضارة (مقارنة بنسبة ٧١ في المائة في بداية المشروع).

٥٢ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، عملت منظمة "المساواة من أجل النمو" (Equality for Growth) المتلقية لمنحة مع التجار للحد من العنف الجنسي واللفظي والبدني والسياسي ضد التاجرات في مقاطعتين (إيلالا وتيمبكي) وكذلك لتحسين الحماية والدعم عندما يحدث العنف حتى تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها الاقتصادية بصورة أكمل. وفي التقييم النهائي، تبين أن المشروع أسهم في إيجاد بيئة أعمال تجارية أفضل للتاجرات في الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، قال ٨٦ في المائة من النساء اللواتي شاركن في دراسة استقصائية إن العنف ضد المرأة في السوق تناقص بعد إنجاز المشروع. وبحلول موعد إنجاز المشروع، كان يبلغ عما بين أربع وسبع حالات من العنف ضد المرأة كل شهر في الأسواق التي شملتها الدراسة الاستقصائية، نزولا من ٢٠ حالة شهريا في عام ٢٠١٥، ونتيجة لتحسن قدرات السلطات، كان أكثر من ٩٠ في المائة من التاجرات اللواتي أجريت معهن مقابلات قادرات على الحصول على الخدمات للتصدي للعنف ضد المرأة.

٥٣ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أجرى فريق الصندوق الاستثماري ٢٩ بعثة رصد لمشاريع في ٢١ بلدا، من بينها ثماني بعثات لتوفير التدريب والدعم للمنظمات الصغيرة. وكانت إحدى تلك الزيارات إلى مشروع تنفذه في مصر مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة، ويستهدف تقديم الدعم للنساء المهمشات اللواتي يتعرضن للعنف و/أو المعرضات لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي تقييم نهائي للمشروع، تبين أن فهم النساء للعنف الشخصي والهيكلية قد تحسن، كما تحسن مستوى تفاعلهن مع خدمات الدعم. وبحلول نهاية المشروع، كانت برامج الرعاية الصحية والبرامج القانونية والنفسية والمناهضة للعنف قد نجحت في الوصول إلى ١ ٦٦٢ من النساء المعرضات للخطر في القاهرة وساعدت في إحداث تغيير سلوكي كبير. وبناء على نجاح هذا المشروع وإمكانات التعلم منه، دعت الجهة المتلقية للمنحة إلى أن تقدم مقترحا ثانيا لمشروع، من شأنه أن يعزز توفير الخدمات الأساسية للنساء اللواتي يشكلن أكثر الفئات تهميشا في أربعة مجتمعات محلية حضرية عشوائية في القاهرة الكبرى.

٥٤ - وزار فريق الصندوق الاستثماري أيضا المشروع المسمى "تحسين إمكانية العيش من دون عنف" للضحايا من النساء في وسط وشمال الجبل الأسود، الذي يستخدم منحة صغيرة مقدمة من الصندوق الاستثماري لتحسين إمكانية حصول النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف على خدمات دعم

متخصصة في أربعة مجتمعات محلية محرومة اقتصاديا ومعزولة جغرافيا. ومن خلال هذا المشروع، استحدثت تقديم خدمات الدعم ثنائية اللغة بالألبانية وبلغية الجبل الأسود من خلال خط هاتفي للنجدة على الصعيد الوطني، تلبية لاحتياجات نساء الروما. وفي إطار هذه الخدمة المتاحة الآن بانتظام لمدة ثمانية ساعات في الأسبوع، قُدمت معلومات لنحو ٢٠٠ امرأة.

سادسا - الدعوة العالمية لإنهاء العنف ضد المرأة

٥٥ - في سياق الزخم المتزايد للتصدي للعنف ضد المرأة وإنهائه، واصل الصندوق الاستئماني استخدام قدرته التنظيمية الفريدة لدعم الفرص المحدية الرامية إلى الدعوة إلى التغيير، وللدعوة إلى تمويل الالتزامات وإبراز أصوات مختلف الحركات النسائية. واستضاف عددا من المناسبات والمبادرات الرئيسية لزيادة إبراز عمل الصندوق الاستئماني والجهات التي تتلقى منحاً منه.

٥٦ - فعلى سبيل المثال، قامت أميرة يورك أوجيني (المملكة المتحدة) بزيارة مع منظمين غير حكوميين، المنظمين المتلقين لمنحتين أسترا (ASTRA) وأتينا (ATINA)، اللتين نفذتا كلتاهما مشاريع في صربيا ترمي إلى تقديم الدعم إلى ضحايا الاتجار بالبشر. ويسعى مشروع منظمة أتينا إلى منع الاتجار بالنساء والفتيات اللاجئات وطالبات اللجوء ويقدم خدمات الدعم إلى ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وأتاحت الزيارة فرصة للأميرة أوجيني للاجتماع وجها لوجه مع ممثلي المنظمين اللتين تعملان من أجل تغيير حياة ضحايا الاتجار بالبشر، وإيجاد أماكن آمنة لتعافيهن وفرصا لإعادة إدماجهن في المجتمع. وساعد نشاط الدعوة الذي اضطلعت به الأميرة أوجيني بشأن منع الاتجار بالبشر على تلبية الحاجة الماسة إلى التعريف بهذه المسألة وكذلك بالصندوق الاستئماني نفسه. ويقدم نشطاء منظمة أسترا الدعم المتخصص إلى ضحايا الاتجار وهم وضعوا إجراءات إحالة فعالة من خلال مشروع يدعمه الصندوق الاستئماني. وقد تلقى خط هاتفي النجدة الذي تديره منظمة أسترا والذي يوفر معلومات أساسية أكثر من ٨٠٠٠ اتصال هاتفي، كان معظمها يتعلق مباشرة بالاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة أسترا مساعدة مباشرة تتعلق بالشؤون القانونية وإعادة الإدماج في ٥٠٣ حالات ذات صلة بالاتجار بالأشخاص.

٥٧ - وفي آب/أغسطس، شاركت "مؤسسة الحرية للأيزيديين" (Free Yezidi Foundation)، وهي إحدى الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني، في حلقة نقاش رفيعة المستوى - حضرها أيضا كل من رئيسة المركز العالمي للعدالة، عقيلة رادهاكريشنان؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، برامبلا باتن - بمناسبة هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الطائفة الأيزيدية في سنجار، العراق، وإحياء ذكرى الضحايا. وركزت المناقشة التي أجريت في مقر الأمم المتحدة على إمكانية لجوء النساء والفتيات الأيزيديات اللواتي تعرضن للعنف إلى القضاء، وكذلك على الحاجة إلى التعافي من الصدمة وإعادة التأهيل.

٥٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، مُنح دينيس موكويغي، مؤسس مستشفى بانزي في بوكافو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جائزة نوبل للسلام على عمله مع النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي. وساعد المستشفى في قيادة نموذج مؤسسة بانزي لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والقانوني والاجتماعي الاقتصادي القائم على الحقوق بطريقة متكاملة في مراكز الخدمات المتكاملة. وعملت مؤسسة بانزي،

التي حصلت على منحة من الصندوق الاستئماني لتعزيز الخدمات التي تقدمها لضحايا العنف الجنسي، في شراكة مع منظمة "أطباء مناصرون لحقوق الإنسان" (Physicians for Human Rights)، وهي جهة أخرى متلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني، من أجل تدريب الاختصاصيين العاملين في المجالات الطبية والقانونية والنفسية الاجتماعية على المبادئ التي يقوم عليها نموذجها وعلى جمع الأدلة الجنائية لتقديم مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة والحصول على العدالة لضحاياها. ومنذ عام ٢٠١١، استثمر الصندوق الاستئماني في البرنامج المعني بالعنف الجنسي في مناطق الصراع الذي أطلقته منظمة "أطباء مناصرون لحقوق الإنسان" وهو يقوم حاليا بتمويل جيلها الثاني من النتائج. ومنذ ذلك الحين، درت منظمة "أطباء مناصرون لحقوق الإنسان" ١ ٥٧٨ من الاختصاصيين العاملين في مجالات الرعاية الصحية والقانون وإنفاذ القانون، قدموا الخدمات إلى ٤٢ ١٦٢ من ضحايا العنف الجنسي في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا.

سابعاً - سبل المضي قدماً

٥٩ - في عام ٢٠١٨، واصل ضحايا العنف رفع أصواتهم، وكان ذلك أحياناً في مواجهة الجهود المتضاربة الرامية إلى تجاهل تجاربهم أو إسكاتهم أو التشكيك فيها. ومدّوا يد العون لتهيئة وإدامة مناخ يُفضح فيه العنف الجنساني والتمييز ضد النساء والفتيات، الذي يقوم عليه، على نحو أكبر أمام رقابة الرأي العام. ويؤدي الصندوق الاستئماني دوراً حاسماً في تسخير هذه الزيادة في الوعي وفي توجيهها لاتخاذ مبادرات من شأنها إحداث تغيير منهجي ودائم. وتظهر المشاريع التي تتلقى الدعم حالياً أن الصندوق الاستئماني يضرب جذوراً أعمق على وجه التحديد في المنظمات الصغيرة التي تقودها نساء والتي يمكن أن تمكّن النساء لتحقيق تغيير حقيقي في حياتهن في أكثر السبل فعالية في سياقاتهن المحددة. وعلاوة على ذلك، يتمكن الصندوق الاستئماني بفضل تأثيره العالمي من توفير حيز لتبادل المعلومات بين الجهات المتلقية للمنح بشأن الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على العنف ضد المرأة. وتعزز عملية بناء القدرات التي يقودها الصندوق الاستئماني في صفوف الجهات المتلقية للمنح أيضاً هدف التشجيع على توظيف استثمارات واسعة ومستدام في هذا المجال الحاسم. وسيواصل الصندوق الاستئماني الاستفادة من هذه المجموعة الفريدة من الخبرات من أجل إبراز أصوات الضحايا ودعم عمل الجهات المتلقية للمنح من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات وإنهاءه.